الأمم المتحدة

تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الثامنة والخمسون

الملحق رقم ٢٦ (A/58/26)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الثامنة والخمسون
الملحق رقم ٢٦ (A/58/26)

تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٣

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-1780

[١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣]

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا –	مقدمة	١–٢	١
ثانيا –	عضوية اللجنة وتكوينها واختصاصاهتا وتنظيم أعمالها	٣–٦	١
ثالثا –	المواضيع التي تناولتها اللجنة	٧–٥١	٢
	ألف – تأشيرات الدخول التي يصدرها البلد المضيف	٧–١٠	٢
	باء – النقل: استخدام السيارات ووقوفها والمسائل ذات الصلة	١١–٤٤	٣
	جيم – مسألة أمن البعثات وسلامة موظفيها	٤٥–٤٨	١٥
	دال – أنظمة البلد المضيف المتعلقة بالسفر	٤٩–٥١	١٧
رابعا –	التوصيات والاستنتاجات	٥٢	١٨

المرفقات

		الصفحة
الأول –	قائمة المواضيع المعروضة على اللجنة للنظر فيها	٢١
الثاني –	قائمة الوثائق	٢٢

أولا - مقدمة

١ - أنشئت لجنة العلاقات مع البلد المضيف عملا بقرار الجمعية العامة ٢٨١٩ (د-٢٦) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١. وفي القرار ٢٢/٥٧ المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، قررت الجمعية العامة أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والخمسين البند المعنون "تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف". وهذا التقرير مقدم عملا بالقرار ٢٢/٥٧.

٢ - ويتألف هذا التقرير من أربعة فروع، وترد توصيات اللجنة واستنتاجاتها في الفرع الرابع.

ثانيا - عضوية اللجنة وتكوينها واختصاصاتها وتنظيم أعمالها

٣ - تتألف اللجنة من ١٩ عضوا على النحو التالي:

الاتحاد الروسي	كوبا
أسبانيا	كوت ديفوار
بلغاريا	كوستاريكا
الجماهيرية العربية الليبية	مالي
السنغال	ماليزيا
الصين	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
العراق	هندوراس
فرنسا	هنغاريا
قبرص	الولايات المتحدة الأمريكية
كندا	

٤ - ويتألف مكتب اللجنة من الرئيس وثلاثة نواب للرئيس ومقرر وممثل للبلد المضيف يحضر اجتماعات المكتب بحكم منصبه. وخلال معظم الفترة المشمولة بالتقرير وحتى الجلسة ٢١٦، ظل سوتيريوس زاخيوس (قبرص) يشغل منصب رئيس للجنة. وفي الجلسة ٢١٧، ووفقا للممارسة المتبعة في اللجنة وبتأييد من المكتب، انتخبت اللجنة بالتزكية أندرياس مافرويانيس (قبرص) رئيسا جديدا لها. وقام ممثلو بلغاريا وكندا وكوت ديفوار بمهام نواب الرئيس. واضطلعت إميليا كاسترو دي باريش (كوستاريكا) بمهام المقرر.

٥ - وحددت الجمعية العامة في قرارها ٢٨١٩ (د-٢٦) اختصاصات اللجنة. وفي شهر أيار/مايو ١٩٩٢، اعتمدت اللجنة قائمة مفصلة بالمواضيع التي ستنظر فيها، حسبما يرد في المرفق الأول لهذا التقرير، ثم أدخلت عليها تعديلات طفيفة في آذار/مارس ١٩٩٤.

٦ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، عقدت اللجنة الجلسات التالية: الجلسة ٢١٥ في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٣؛ والجلسة ٢١٦ في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٣؛ والجلسة ٢١٧ في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣؛ والجلسة ٢١٨ في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، والجلسة ٢١٩ في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

ثالثا - المواضيع التي تناولتها اللجنة

ألف - تأشيرات الدخول التي يصدرها البلد المضيف

٧ - في الجلسة ٢١٥، احتج ممثل العراق على التأخيرات الشديدة في إصدار التأشيرات للدبلوماسيين والخبراء العراقيين، ملاحظا أنها تعيق عمل بعثة العراق، وذلك يتعارض مع اتفاق المقر. وأشار، على وجه الخصوص، إلى حالتين تأخر فيهما إصدار تأشيرات الدخول، مما عرقل مشاركة العراق في اجتماع الذكرى السنوية العشرين للتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والدورة الأولى المستأنفة لجمعية الدول الأطراف في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. كما أعرب ممثل العراق عن القلق إزاء التأخيرات في منح تأشيرات الدخول/العودة لممثلي بعثة العراق الدائمة، بمن فيهم المشاركون في برنامج النفط مقابل الغذاء. وأخيرا، أشار إلى أن دبلوماسيين عراقيين تعرضوا للمضايقة وجرى تعقبهم داخل مقر الأمم المتحدة وخارجه على السواء. وألمح إلى أن لدى بعثة العراق أسماء وأدلة تثبت هذه الأقوال، واختتم كلمته قائلا إن مثل هذا السلوك غير مقبول وينبغي وقفه فورا.

٨ - وردا على بيان ممثل العراق، أكد ممثل البلد المضيف أن بعثة الولايات المتحدة مدركة جيدا للتأخيرات وأنها تبذل كل ما في وسعها لتعجيل وتسهيل إصدار التأشيرات. بيد أنه أشار إلى المتطلبات الأمنية الجديدة وإلى وجود عملية إعادة تشكيل لحكومة الولايات المتحدة لم يسبق لها مثيل تقريبا، بما في ذلك إنشاء وزارة الأمن الداخلي ونقل عدد كبير من الوكالات الحكومية إلى هذه الوزارة. واستتبع هذا النقل سياسات وإجراءات جديدة وتسلسل قيادي جديد، مما أفضى إلى تأخيرات طويلة فيما يخص التأشيرات. وأكد أن بعثة الولايات المتحدة بذلت أقصى جهودها للحد من هذه التأخيرات ولاحظ أن الأمن الوطني شاغل مشترك. وأبلغ الوفود بأنه، في جميع الأحوال، ينبغي مراعاة مهلة ٢٠ يوما على الأقل لتجهيز طلبات التأشيرات التي تقدمها. واعترض على ادعاء بعثة العراق بأن دبلوماسيين

تابعين لها تعرضوا للتعقب أو المضايقة من جانب سلطات الولايات المتحدة، ونفى ذلك بشكل قاطع.

٩ - وذكر ممثل العراق أنه أصغى مليا إلى رد ممثل البلد المضيف، وأكد مجددا أن بعثته ما برحت تعاني فعلا من المضايقة. وأشار إلى حادثتين تم فيهما الاتصال بموظفين من الخدمة المدنية العراقية في مترليهما في ساعة متأخرة من الليل وطُلب منهما حضور اجتماع في حديقة عمومية. وألمح إلى وجود اتصالات أخرى من هذا القبيل وعرض أن يقدم أسماء الأشخاص ذوي الصلة إلى بعثة الولايات المتحدة. وأكد أن هذه الأساليب غير مقبولة وينبغي وقفها فورا.

١٠ - وفي الجلسة ٢١٦، أشار المراقب عن زمبابوي إلى أن السياسة المتبعة تقتضي مهلة ١٥ يوم عمل لتجهيز طلبات التأشيرات، وأفاد بأن بعثته الدائمة قدمت طلب تأشيرة قبل خمسة أشهر من موعد انعقاد الاجتماع ولكن التأشيرة لم تصدر بعدُ؛ وبالاستفسار من سلطات البلد المضيف المختصة، أفيد بأن التأخير ناتج عن المتأخرات المتراكمة من طلبات التأشيرات. وأشار ممثل البلد المضيف إلى أن مدة تجهيز الطلب أصبحت ٢٠ يوم عمل بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وأضاف أنه سيتابع هذه الحالة الخاصة التي أثارها المراقب عن زمبابوي عندما يتاح له اسم الشخص المعني.

باء - النقل: استخدام السيارات ووقوفها والمسائل ذات الصلة

١١ - في الجلسة ٢١٥، أثار ممثل الاتحاد الروسي شواغل تتعلق بتنفيذ برنامج وقوف المركبات الدبلوماسية لمدينة نيويورك. وذكر أن تنفيذ هذا البرنامج أكد، للأسف، الشواغل التي أعرب عنها بلده قبل بدء سريانه. وأفاد بأنه خلافا لما ورد في الفقرة ٥٧ من البرنامج، فإن أماكن الوقوف المخصصة لبعثته غالبا ما تشغلها مركبات أخرى، بما في ذلك مركبات شرطة نيويورك والمركبات العسكرية وغيرها. وقد أُبلغ هذا إلى هيئة سحب المركبات عن طريق خط الاتصال المباشر وكذلك إلى بعثة الولايات المتحدة عن طريق مذكرة شفوية، ولكن بدون جدوى. وبالتالي فإن خطوات الانتصاف الواردة في الفقرة ٤٤ من البرنامج لم تنجح و لم يجر إصدار مخالفة لأي من المخالفين أو تغريمهم. كما أعرب عن الغيظ بسبب مركبات تسليم البضائع وذكر أن بعثته صدرت لها مخالفات من أجل الوقوف بمحاذاة مركبة متوقفة. وهذه المخالفات غير مقبولة نظرا لأن مكاني الوقوف المخصصين للبعثة كانا مشغولين. وأضاف أن الموظفين الروسيين يدفعون رسوم المخالفات القانونية، ولكن إجراء الطعن لا يسير كما ينبغي؛ فقد أُرسلت إشعارات بعدم الدفع بالرغم من أن البعثة الروسية قدمت طعونا بشأن المخالفات المعنية. وفضلا عن ذلك، فإن الغرامات تُفرض بدون التعليل

المطلوب بموجب الفقرة ١٠ من البرنامج. واختتم كلمته بقوله إن البرنامج يعقّد عمل البعثة الروسية، وطلب مراجعته لتقييم مدى مطابقته لالتزامات البلد المضيف على النحو الوارد في رأي المستشار القانوني (A/AC.154/358، المرفق).

١٢ - وتقدّم ممثل كوستاريكا أيضا بشكوى تتعلق بالبرنامج وتتناول بشكل خاص عملية الطعون والاستخدام غير المصرّح به لمواقف السيارات المخصصة لبعثة كوستاريكا. وأشار إلى المقتضيات المنصوص عليها في الفقرتين ٨ و ١٠ من البرنامج في وصفه لسلسلة من المراسلات المثيرة للغيظ مع فريق الطعون انتهت إلى إلغاء مخالفة لأسباب فنية. وأعرب عن قلقه لإخفاق فريق الطعون في تبرير رفضه للطعن أو تقديم أي إيضاحات لتفسيره للبرنامج. وأفاد بأن البعثة الدائمة لكوستاريكا وجّهت رسائل إلى بعثة الولايات المتحدة عرضت فيها المشاكل التي لا عدّ لها ولا حصر فيما يخص البرنامج. وأشار إلى أنه توجد يوميا مركبات وشاحنات متوقفة دون تصريح في مواقف السيارات المخصصة للبعثات. وأفاد ممثل كوستاريكا أيضا بأن رقم الهاتف المخصص لا يعمل وأنه يبدو أن شرطة المدينة تتجاهل المخالفين مما يتيح لهم تجاهل القانون. وأضاف أنه يأمل أن يأخذ البلد المضيف في الاعتبار وبروح بنّاءة المشاكل التي تواجهها البعثات الدائمة.

١٣ - وذكّر ممثل الصين بالفقرات ٢ و ٣ و ٤ من قرار الجمعية العامة ٥٧/٢٢ التي قال إنها تطلب مناقشة متواصلة لتنفيذ برنامج وقوف المركبات الدبلوماسية. وأبدى تفهّم بعثته للمصاعب التي يواجهها البلد والمدينة المضيفَين، ولكنه توقّع منهما أن يفيا بوعدهما بتوفير برنامج فعال وغير تمييزي لوقوف المركبات يتمشى مع واجب البلد المضيف في تيسير عمل البعثات الدائمة، بموجب اتفاق المقر. ورأى أن برنامج وقوف المركبات الدبلوماسية لم يحسّن الحالة، بل إنه على العكس من ذلك فاقم حالة سيئة ومتدهورة. فالبرنامج أعاق حرية حركة البعثات الدبلوماسية بما يتناقض مع واجبات البلد المضيف بموجب القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن التدابير القانونية والإدارية التي فرضها البرنامج زادت من تقويض وضع وامتيازات وحصانات البعثات وموظفيها الدبلوماسيين. وأعرب ممثل الصين عن أمله في أن يتخذ البلد المضيف بروح بنّاءة وتعاونية التدابير اللازمة لتنفيذ برنامج وقوف المركبات الدبلوماسية بطريقة منصفة وغير تمييزية.

١٤ - وقالت ممثلة كوبا إن وقتا كافيا لتقييم تنفيذ برنامج وقوف المركبات الدبلوماسية قد انقضى. وأبلغت عن عدة تجاوزات وتعديات يومية على مواقف السيارات المخصصة حصراً لبعثة كوبا. وأبدت أيضا قلقها لعدم فعالية إجراءات الطعون واعتبرت أنها لا تعالج جوهر الطعون التي تتقدّم بها البعثات الدائمة. ودعت إلى إجراء تقييم دوري منتظم لتنفيذ البرنامج.

وأعادت ممثلة كوبا تأكيد وجهة نظر حكومتها بأن البرنامج مثير للاعتراض لأسباب قانونية وعملية، مشيرةً على وجه الخصوص إلى فرض غرامات على البعثات الدائمة وموظفيها الدبلوماسيين والحدّ من قدرة البعثات الدائمة على القيام بأعمالها. وقالت إن البرنامج يشكّل عبئا ماليا وإداريا، ولا سيما على بعثات البلدان النامية. فالوقت الذي يُصرف في تقديم الاحتجاجات والطعون وتوجيه الرسائل إلى بعثة الولايات المتحدة هو عمل إضافي لا لزوم له ولا صلة له بالمهام الرئيسية للبعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة. وأعربت أيضا عن رأيها بأنه يبدو أن شرطة المدينة والسلطات المسؤولة عن مواقف السيارات غير مطّلعة اطّلاعا كافيا على أحكام البرنامج، وأنه لم يتم علاوة على ذلك إطلاع سكان المدينة على معاييره وأحكامه. وأملت أن يجري تناول هذه المشاكل بطريقة تعاونية بغية إيجاد حلول لحالة غير قانونية ومغرقة في البيروقراطية، ولا يمكن بالتالي قبولها.

١٥ - وأعرب ممثل البلد المضيف عن أسفه للشواغل التي أبداها ممثلو الاتحاد الروسي وكوستاريكا والصين وكوبا، وأكّد التزام البلد والمدينة المضيفَين بتسوية جميع المسائل. وقال إنه تم تكليف موظف في بعثة الولايات المتحدة للاهتمام حصراً ببرنامج وقوف المركبات الدبلوماسية. وشدّد على الصفة القانونية لهذا البرنامج، على النحو الذي أكّده المستشار القانوني، وقال إنه أسهم فعلا في الحد من الازدحام وفي تقليل عدد مخالفات المرور. وذكّر البعثات الدائمة بأنه يمكنها إحالة أي مشكلة إلى لجنة مدينة نيويورك للأمم المتحدة والهيئات القنصلية والمراسم و/أو إلى بعثة الأمم المتحدة. وأدلى برأي مفاده أن عبارة ''مرافق كاملة'' لا تعني أنه ينبغي على البلد المضيف أن يضمن موقفا لكل مركبة دبلوماسية. وبالفعل، فإن المدينة المضيفة، مقارنة بمدن مضيفة أخرى، كانت كريمة للغاية في ضمان موقفين لكل بعثة. وأكّد من جديد أن إجراءات الطعون لا تخضع البعثات الدائمة إلى الولاية القانونية أو الإدارية للبلد المضيف أو المدينة المضيفة. وخَلُص إلى أن جميع المعلومات تشير إلى أن برنامج وقوف المركبات الدبلوماسية سهّل حتى الآن، وبالرغم من مشاكل بسيطة، أمور جميع الأطراف المعنية، وأن بعثة الولايات المتحدة مرتاحة لقلة عدد المشاكل.

١٦ - وتعهدت مفوضة مدينة نيويورك للأمم المتحدة والهيئات القنصلية والمراسم بالعمل بسرعة على تسوية جميع المشاكل التي أُحيلت إلى لجنتها، بما فيها المشاكل التي أثارتها لجنة العلاقات مع البلد المضيف وأعضاؤها. وقالت إن المركبات التي تتوقف دون تصريح في المواقف المحجوزة يبدو أنها مركبات قنصلية ودبلوماسية أخرى تحمل شارات. وفيما يتعلق بمدى استجابة خط الهاتف المخصص لسحب المركبات، قالت إن إدارة شرطة مدينة نيويورك كرّست موارد إضافية لهذا الخط الهاتفي، غير أن الموارد المتوافرة قليلة نظرا للحالة الأمنية. وأفادت بأن فريق الطعون التابع للمدينة لا يقدّم مبررات إضافية ما عدا تلك الواردة

في إشعار المخالفة نفسه. وأكّدت أن العمل جارٍ على تدريب أفراد الشرطة وعلى تعزيز هذا التدريب. وأعلنت أن هناك ٠٠٠ ٤٠ شرطيٍ تابعين لإدارة الشرطة مخوّلين تحرير مخالفات المرور. وأشارت في الختام إلى أنه يتعيّن توجيه الأسئلة بشأن مواقف السيارات أمام المنازل إلى بعثة الولايات المتحدة.

١٧ - ولاحظ ممثل كوستاريكا رداً على البلد والمدينة المضيفَين أن الطعن في إشعار مخالفة يمكن أن يحصل بسبب ناحية قانونية أو وقائعية. لذا، يجب ألا يتم الاكتفاء بإيراد نفس الأسباب المذكورة في إشعار المخالفة. وقال إن البعثات الدائمة تحتاج إلى تفسير وإيضاح للقانون لتوجه سلوكها في المستقبل. وشدّد بعد ذلك على أن الفقريتين ١٠ و ١٦ من برنامج وقوف المركبات الدبلوماسية تقتضيان من المدينة تقديم إيضاح. وكررت مفوضة مدينة نيويورك أن فريق الطعون لن يقدّم إيضاحات أخرى غير تلك المذكورة في إشعار المخالفة.

١٨ - وردّ ممثل الاتحاد الروسي على ملاحظات ممثلي البلد والمدينة المضيفَين قائلا إنه لم يتم منح فترة انتقالية وأن البعثات الدائمة اضطُرت إلى تسديد الغرامات والاحتجاج عليها حتى إذا كان أفراد الشرطة مخطئين أو غير حاصلين على التدريب الكافي. وأكّدت مفوضة مدينة نيويورك أن برنامج وقوف المركبات الدبلوماسية يعمل بشكل كامل وأنه لا يمكن تفادي الأخطاء البشرية. وعرضت أيضا تقديم إحاطات إعلامية إضافية للبعثات الدبلوماسية وموظفيها.

١٩ - ورداً على تعليق مفوضة مدينة نيويورك على مواقف السيارات أمام المنازل، ذكّر ممثل إسبانيا بأنه جرى عند تقديم برنامج وقوف المركبات الدبلوماسية طمأنة الهيئات الدبلوماسية بأن جميع البعثات الدائمة ستُعامل على قدم المساواة. لذا، تساءل عن المفارقة في تخصيص مواقف السيارات أمام المنازل لبعض الممثلين الدائمين.

٢٠ - وفي الجلسة ٢١٦، أعرب ممثل البلد المضيف عن سروره للإبلاغ عن إحراز تقدّم في تنفيذ برنامج وقوف المركبات الدبلوماسية ولاحظ أن عدد مخالفات مواقف السيارات قد انخفض بشكل ملحوظ. وأبلغ اللجنة بأن أوامر المثول أمام المحكمة انخفضت بنسبة ٨٧ في المائة في إطار البرنامج وأثنى على البعثات الدائمة لامتثالها للبرنامج وتسديد الغرامات أو الاحتجاج عليها. وقال إنه يعلم أن مركبات غير دبلوماسية كثيرا ما تستعمل المواقف المخصصة للمركبات الدبلوماسية وطلب الإبلاغ عن ذلك بسرعة للبت في شكاوى البعثات. وفيما يتعلق بسحب المركبات غير المرخص لها، شدّد على أهمية الاتصال برقم الهاتف المخصص لسحب المركبات لترتيب سحب المركبات أو على الأقل لكفالة حفظ

سجل بالمخالفات في هذا الخصوص. وقدّم أيضا أرقاما هاتفية إضافية للإبلاغ عن المشاكل. وخَلُص إلى أن برنامج وقوف المركبات الدبلوماسية يعمل بصورة جيدة على وجه الإجمال وعرض مواصلة تقديم المساعدة لتسوية أي مشاكل قد تنشأ.

٢١ - وذكّرت ممثلة كوستاريكا بأن البلد المضيف أصدر مشروع برنامج وقوف المركبات الدبلوماسية في بداية الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة عندما كانت الوفود مشغولة للغاية ولم يُتح لها الوقت الكافي لدراسته أو مناقشته. وبالرغم من الالتزام بكفالة موقفين وشارتين لكل بعثة، قالت إن البعثات الدائمة تواجه صعوبات جدية في هذا الصدد. وأشارت أيضا إلى أن بعثتها أبلغت فورا عن المشاكل إلى بعثة الولايات المتحدة عن طريق مذكرة شفوية لأن البعثات الدائمة غير ملزمة بالاتصال بالسلطات المحلية. واحتجت على الوقت المبالغ فيه اللازم للامتثال للبرنامج قائلةً إن قدرا كبيرا من الوقت يُهدر في الرد على الإشعارات والطعن فيها والبحث عن مواقف للسيارات. وأسفت للسماح للمركبات غير المصرح لها بسد المواقف المخصصة للبعثات أو استخدامها باستمرار. ولاحظت أن أفراد الشرطة العادية هم دائما مشغولون ولا يستطيعون الاستجابة أو المساعدة وأن وحدة الشرطة ذات التدريب الخاص لم تتشكّل بعد على النحو الموعود. وأفادت بأن البعثات الدائمة أوفت بما هو مطلوب منها في إطار البرنامج. وأهابت بالبلد المضيف أن يكفل عدم عرقلة البرنامج لأعمال البعثات الدائمة.

٢٢ - وقالت ممثلة كوبا إن برنامج وقوف المركبات الدبلوماسية ما زال يتسبب بمصاعب عملية ويثير مسائل قانونية لم تُحلّ بعد. وأفادت بأن بعثتها لا تزال تواجه من الناحية العملية صعوبات في استخدام مواقف السيارات المخصصة لها، ولا سيما في نهاية الأسبوع. وأشارت إلى أن سيارات تابعة لإدارة شرطة مدينة نيويورك وسيارات رسمية أخرى غالبا ما تشغل هذه المواقف وأن مخالفات تحرر ضد سيارات البعثة لأن أفراد البعثة يُضطرون لإيقافها في موازاة المواقف المخصصة للبعثة. وأكّدت أن البعثة اتصلت برقم الهاتف المخصص لسحب السيارات، ولكنها أبلغت بعدم توافر شاحنة للسحب وبأن موارد المدينة غير كافية. وفيما يتعلق بتسديد الغرامات أو الاعتراض عليها، احتجت على طول مدة الإجراءات وما تستلزمه من إهدار للوقت. ومن الناحية القانونية، أصرت على موقف كوبا بشأن المشاكل القانونية الناجمة عن البرنامج. وأفادت بأن فريق الطعون وجّه إشعارا إلى بعثة كوبا يبلغها فيه بأنه ينبغي عليها المثول أمام محكمة محلية للطعن في المخالفة. وقالت إن بعثة كوبا لا تستطيع بكل تأكيد أن تمتثل لهذا الأمر فيما يتعلق بمركبة دبلوماسية يقودها دبلوماسي، وأن هذه الطلبات تنتهك حصانة البعثات الدائمة إزاء الولاية القضائية المحلية. وبما أن عبء الإثبات يلقى بكامله على عاتق الدبلوماسيين، فقد علّقت قائلةً إن فريق الطعون لم يجد أدلة

كافية لإبطال إشعارات المخالفة إلا في مناسبات قليلة. وشدّدت على أن البعثات الدبلوماسية تتمتع بالحصانة المدنية والإدارية ويجب بالتالي ألا تكون خاضعة للسلطة المحلية. وحثّت البلد المضيف على إعادة النظر في بعض أحكام برنامج وقوف المركبات الدبلوماسية من أجل كفالة حصانة البعثات الدائمة وعدم إعاقة أعمالها.

٢٣ - وأعرب ممثل فرنسا عن شكره لبعثة الولايات المتحدة ومدينة نيويورك على مسعاهما من أجل معالجة المشكلة العويصة والشائكة المتمثلة في وقوف السيارات الدبلوماسية. وألمح إلى كون أن البعثات الدائمة قبلت خفض عدد الأماكن المخصصة لوقوف سياراتها شرط أن يضمن لها موقفان في كل يوم وعلى مدار الأسبوع. وأكد ضرورة بقاء أماكن الوقوف تلك خالية في جميع الأوقات. ودعا الأطراف كافة، بما فيها المدينة المضيفة، إلى تنفيذ برنامج وقوف المركبات الدبلوماسية من كل جوانبه.

٢٤ - وشدد ممثل المدينة المضيفة على أن الجلسة لم تخصص للخوض مجددا في النقاش حول برنامج وقوف المركبات الدبلوماسية؛ بل إن اللجنة مدعوة حصرا لرصد تنفيذ ذلك البرنامج واستعراضه. وذكر، فيما يتعلق بمسألة اللجوء إلى المحاكم المحلية، أن البرنامج ينص صراحة على أن الطعون لا تعني الخضوع للولاية القضائية المحلية. كما أشار إلى إنشاء دورية خاصة بمواقف السيارات تعمل على مدار الساعة، وتعهد بالاستفسار عن إخفاق الشرطة في كفالة احترام الأماكن المخصصة للوقوف. وألمع فيما يتصل بالمشاكل التي أثارتها كوستاريكا إلى أن بعثة الولايات المتحدة قامت بعد إطلاعها على الموضوع على تخصيص شاحنة سحب للتدخل عند الاقتضاء سعيا منها إلى حل المشكلة.

٢٥ - وأعرب ممثل الاتحاد الروسي أيضا عن القلق تجاه تنفيذ البرنامج، مشيرا إلى أن بعثته اضطرت إلى موافاة بعثة الولايات المتحدة بمذكرات شهرية بشأن التعدي على الأماكن المخصصة لها وأوامر المثول غير المبررة التي وجهت إليها. واقترح أن تعقد الجلسة المقبلة للجنة كجلسة استثنائية يستعرض فيها تنفيذ البرنامج بالإضافة إلى النظر في التغييرات التي يمكن إدخالها عليه في إطار مراعاة مصالح الأطراف المعنية كافة.

٢٦ - ولاحظ الرئيس المشاكل التي تواجهها البعثات الدائمة، معتبرا أن البلد والمدينة المضيفين يبذلان وسيظلان يبذلان قصارى جهودهما من أجل معالجة تلك المشاكل.

٢٧ - وفي الجلسة ٢١٧، أعادت ممثلة كوستاريكا تأكيد الحاجة إلى التحلي بروح بناءة في العمل من أجل إيجاد حل عادل وغير تمييزي للمشاكل الناجمة عن تنفيذ البرنامج. وذكرت أن وفدها ظل حريصا منذ بدء تنفيذ البرنامج على تسديد المخالفات الموجهة للبعثة وموظفيها أو الاحتجاج عليها، ولكن البعثة ما انفكت تواجه مع ذلك مشاكل في

الشارع ٤٣. وقالت إن الممثل الدائم ونائبه يهتمان شخصيا بأمر وقوف سيارات البعثة، فضلا عن السيارات الجاثمة من غير تصريح في الأماكن المخصصة للبعثة. وأضافت إن المشاكل ما زالت مستمرة بالرغم من أن بعثتها تتصل تقريبا يوميا ببعثة الولايات المتحدة. وتحدثت بخاصة عن الشارع ٤٣ باعتباره ''أحد أهم مراكز الأعمال التجارية'' بما يعج به من مطاعم ونقاط للتسليم حيث تضطر العربات إلى الوقوف جنب بعضها بعضا في وضع ثان أو ثالث ويتكرر استعمال الأماكن المخصصة لبعثة كوستاريكا الدائمة من جانب عربات المدينة الرسمية، فضلا عن عربات البريد السريع DHL والبريد العام UPS وغيرها ، مما يؤدي إلى تأخير عملها وعرقلته. وقالت إن بعثة كوستاريكا قامت بدورها وعلى البلد المضيف أن يؤدي دوره من أجل إيجاد حل للمشكلة، ودعت سلطات المدينة إلى إيلائها مزيدا من الاهتمام، كتنصيب ضابط مرور دائم في المكان على سبيل المثال. واختتمت قائلة إنه ليس من واجب بعثتها أن تحرس الأماكن المخصصة لسياراتها وأن الوقت الذي ينفق في الطعن في المخالفات ودحضها يقوض قدرة البعثة على أداء مهامها العادية.

٢٨ - وألمح ممثل الصين إلى أن البرنامج قد دخل حيز النفاذ منذ نهاية سنة ٢٠٠٢. وأكد مجددا أنه من واجب الدبلوماسيين أن يحترموا قوانين البلد المضيف، ولكنه دعا البلد والمدينة المضيفين إلى معالجة المشاكل الناجمة عن تنفيذ البرنامج، ولا سيما إصدار غرامات تمييزية. ودعا سلطات إنفاذ القانون إلى عدم التمييز ضد الدبلوماسيين والتحلي باللطف في معاملتهم.

٢٩ - وأبلغت ممثلة بلغاريا أيضا عن مشاكل وقوف السيارات التي تواجه بعثتها. وألمعت إلى أن المستشار القانوني للبعثة الدائمة لبلغاريا طعن في إشعار بمخالفة وقوف لدى فريق الطعون الذي يجب أن يقدم رده في غضون ٢٠ يوما وفقا للأحكام ذات الصلة من البرنامج. وبعد انقضاء ذلك الأجل، تلقت بعثة بلغاريا رسالة من الفريق تدعوها إلى تسديد نصف قيمة الإشعار الأصلي. وأشارت إلى أن بعثتها لن تأخذ في الاعتبار أي إشعار يرد بعد انقضاء الأجل المحدد. وأكدت أن البعثة البلغارية تحرص على التقيد بالآجال التي ينص عليها البرنامج، معربة عن الأمل في أن يمتثل لها فريق الطعون بدوره. كما أعربت عن الأمل في أن يسهم تدخلها إسهاما إيجابيا في التنفيذ الكامل والمناسب للبرنامج.

٣٠ - ورحب ممثل الاتحاد الروسي بجهود البلد المضيف من أجل حل المسائل التي تواجه البعثات الدائمة في نيويورك، ومن بينها تنفيذ البرنامج. وأشار إلى المتحدثين السابقين، ملاحظا أن تنفيذ البرنامج ما زال ''بعيدا عن الكمال''. وأعرب الممثل عن عدم موافقته على النهج الذي تتبعه بعثة الولايات المتحدة نظرا للمشاكل وأوجه القصور العديدة التي

تشوب تنفيذ البرنامج، وشاطر كوستاريكا قلقها إزاء اضطرار البعثات الدائمة إلى أن تتولى بنفسها حراسة أماكن وقوف سياراتها. وأكد أن البعثات ليس لديها الوقت للقيام بذلك الأمر كما لا يقع عليها واجب في هذا الشأن بموجب القانون الدولي. واقترح أن يدرج الموضوع كبند مستقل في جدول أعمال الجلسة المقبلة للجنة لاستعراض وتقييم تنفيذ البرنامج.

٣١ - وقال ممثل البلد المضيف إنه لم تمض بعد سنة على بدء نفاذ البرنامج، مشيرا إلى انخفاض الازدحام وتقلص مشاكل وقوف السيارات، فضلا عن ازدياد عدد أماكن الوقوف المتاحة للبعثات الدائمة مقارنة بما كان عليه الأمر في السابق. وأعرب عن ارتياحه لأن برنامج الشارات أصبح يكفل استخداما أفضل للسيارات الدبلوماسية. وأعرب عن سعادته بالنتائج المتحققة، قائلا إن بعثة الولايات المتحدة ستواصل العمل مع البعثات الدائمة ومفوض مدينة نيويورك للأمم المتحدة من أجل حل المشاكل القائمة. ورحب بتقديم أي اقتراح، متعهدا بحل المسائل المطروحة. وأفاد بأن بعثة الولايات المتحدة أصدرت مبادئ توجيهية ومذكرات لمساعدة البعثات الدائمة في تنفيذ البرنامج، وأكد أن على هذه الأخيرة أن تسدد أو تطعن في أوامر المثول الموجهة إليها لكي لا تفقد الأماكن المخصصة لها. وذكر أن بعثة الولايات المتحدة بذلت جهودا خالصة حيث عقدت جلسات إعلامية ووجهت مذكرات شفوية وأنشأت عنوانا للبريد الإلكتروني (unparkingstate.gov) وموقعا على الإنترنت وعينت منسقا لشؤون وقوف السيارات. وأشار الممثل إلى المذكرة الشفوية الصادرة عن بعثته في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، مشددا على أهمية الرد على إشعارات المخالفات في الوقت المناسب، معتبرا التقارير الشهرية بمثابة تذكير مفيد بكل إشعارات المخالفات التي صدرت لسيارات البعثات وموظفيها. ودعا البعثات الدائمة، باسم البلد والمدينة المضيفين، إلى الاستفادة من استمارات الطعن المتاحة في إطار البرنامج بدلا من التعرض لعدم تجديد الصفائح الدبلوماسية. ووجه شكره للبعثات الدائمة التي أبدت تعاونها ووعد بمواصلة تقديم المساعدة لجميع البعثات لحل المشاكل.

٣٢ - أما فيما يتعلق بتدخل ممثلة كوستاريكا، فقد رد ممثل البلد المضيف قائلا إن بعثة الولايات المتحدة نقلت الشكاوى اليومية المقدمة من البعثة الدائمة لكوستاريكا إلى سلطات المدينة. وأشار إلى أن المدينة المضيفة صححت علامة مغلوطة قد تكون هي السبب في المشاكل التي تواجهها تلك البعثة. وأكد أن بعثة الولايات المتحدة حاولت بنجاح أحيانا حل تلك المشاكل بالتعاون مع سلطات المدينة، وستظل تعمل من أجل حلها. وقال على الخصوص إن بعثة الولايات المتحدة طلبت من شرطة المدينة أن تعزز وظيفة الإنفاذ؛ وأنها كفلت إلغاء معظم أوامر المثول؛ ودعت قضاة المدينة في اجتماع معهم إلى تعليل قراراتهم؛

وأن البلد المضيف قد أوفى بالتزاماته على وجه العموم. وألمح إلى تخصيص ١٢ مكانا لوقوف السيارات الدبلوماسية في الشارع ٤٣ وإلى كثافة وجود الشرطة فيه. وأشار إلى أن البرنامج قد اعتُبر قانونيا وأن بعثة الولايات المتحدة تحتاج إلى مزيد من الوقت لحل جميع المشاكل. وطلب في الرد على ممثلة بلغاريا أن تحيل تساؤلها إلى موظف شؤون التنسيق بالبعثة. وفيما يتعلق بتدخل ممثل الاتحاد الروسي، ذكر أن اللجنة ستواصل مناقشة الموضوع في جلساتها وتوصياتها وتقاريرها.

٣٣ - وأعربت ممثلة كوستاريكا عن شكرها لبعثة الولايات المتحدة على المساعدة التي درجت على تقديمها. بيد أنها لاحظت أن إحالة مراسلات البعثة إلى سلطات المدينة لم تحل المشكلة ومن ثم فهي غير كافية. وأعربت عن الأمل في أن تتخذ تدابير أكثر صرامة لكفالة توفر الأماكن المخصصة لوقوف سيارات البعثة ادخارا للوقت الذي ينفق في أوامر المثول اليومية، التي يتم إلغاؤها في نهاية المطاف. وقالت إنه ينبغي تعزيز أحكام سحب السيارات درءا لاستمرار استغلال الأماكن المخصصة لبعثة كوستاريكا. وجددت تأكيد ندائها إلى المدينة المضيفة من أجل كفالة التنفيذ التام للبرنامج.

٣٤ - وأشار الرئيس إلى الروح البنَّاءة التي سادت الجلسة. وأحاط علما بالمشاكل التي أثارتها الوفود وبطلب ممثل الاتحاد الروسي إدراج بند محدد بشأن وقوف السيارات الدبلوماسية في جلسة اللجنة المقبلة.

٣٥ - وفي الجلسة ٢١٨، لاحظ ممثل الاتحاد الروسي أن عاما قد مر منذ بدء تنفيذ برنامج وقوف المركبات الدبلوماسية وكشف ذلك عن مشاكل مختلفة وعيوب شاملة أعاقت العمل العادي للبعثات الدبلوماسية. وأعرب عن وجهة نظر بعثته ومفادها أن الاستنتاج السليم هو أن البرنامج لا يعمل على الوجه الصحيح وأنه يعاني من عيوب جوهرية. وأفاد بأن البعثة الروسية تضطر إلى أخذ صور فوتوغرافية للمركبات المتوقفة دون تصريح في مواقف السيارات المخصصة للبعثة، واشتكى من أن أنشطة الحراسة هذه لا تدخل في نطاق المهام الدبلوماسية. واحتج أيضا على عدم تحرير مخالفات ضد المخالفين أو سحب سياراتهم. وأبدى تعاطفه مع المدينة لما تواجهه من مشاكل مرور معقدة، ولكنه شدّد على أن بعثته حاولت التقدّم بمقترحات بناءة تأخذ في الاعتبار الشواغل المعروفة للمدينة المضيفة. وأشار إلى مرفق الوثيقة A/AC.154/312 مبرزا المقترحات التالية: تزويد الممثلين الدائمين بشارات تمكنهم من إيقاف سياراتهم مؤقتا في أي مكان ما عدا الأماكن المحظور التوقف فيها مراعاة للصحة والسلامة العامتين؛ وتخصيص عدد من الأماكن لكل بعثة يتناسب مع سياراتها المسجلة؛ وتزويد البعثات الدائمة بعدد من الشارات القابلة للتحويل قصد التوقف مؤقتا في

أي مكان ما عدا الأماكن المحظور التوقف فيها مراعاة للصحة والسلامة العامتين؛ وإنفاذ تخصيص مواقف السيارات بالسحب الفوري للمركبات المتوقفة دون ترخيص؛ وكفالة وجود دوريات كافية لتفادي الحاجة إلى قيام الدبلوماسيين بحراسة أماكن وقوف السيارات المخصصة لهم. وفي ضوء المشاكل المتواصلة التي يواجهها الدبلوماسيون منذ مدة طويلة، اقترح الممثل الروسي أن تجري اللجنة دراسة مفصلة لتنفيذ برنامج وقوف المركبات الدبلوماسية.

٣٦ - وشكرت ممثلة كوستاريكا ممثل الاتحاد الروسي على ما أدلى به وأعربت عن تأييدها لمقترحه. وأشارت إلى مرور سنة على بدء تنفيذ البرنامج مؤكدة على الحاجة الملحة لإجراء استعراض وتقييم مفصلين لهذا البرنامج. وذكّر ممثل إسبانيا بتأكيدات البلد المضيف بأن البرنامج سيخضع للاستعراض وآمل أن يتم ذلك في المستقبل القريب بغية معالجة المشاكل التي تواجهها البعثات الدائمة. وأيدت ممثلة كوبا أيضا طلب إجراء استعراض تفصيلي واحتجت على عدم إصدار شارات مركبات بعثتها وعلى عدم استجابة السلطات المختصة في المدينة المضيفة للطلبات التي وجهتها بعثتها والطعون التي تقدّمت بها. واعتبرت أن ذلك يشكّل انتهاكا فاضحا لأحكام برنامج وقوف المركبات الدبلوماسية.

٣٧ - وشدّد المراقب عن تركيا على أن برنامج وقوف المركبات الدبلوماسية قد فُرض لتخفيف الازدحام وتيسير عمل البعثات الدائمة. وفي ضؤ ذلك، خلص إلى أنه لم يحقق أهدافه المعلنة. وأعرب عن رأي بعثته بأن أثر البرنامج كان سلبيا على عمل البعثات وحرية حركتها. وتتضاعف المشاكل العملية والتأخير وأنظمة وقوف السيارات الصارمة بسبب المشاكل القانونية المرتبطة بالبرنامج. وقال إن عدم تجديد لوحات السيارات ورفض التسجيل وإلغاء أماكن الوقوف المخصصة يتعارض مع الصفة الدبلوماسية للبعثات الدائمة. ووصف معاملة الدبلوماسيين من قِبل السلطات المحلية بأنها لا تُحتمل واشتكى من التطبيق غير الموحد للقواعد ذات الصلة. وأهاب بالمدينة المضيفة أن تظهر قدرا أكبر من الاحترام للدبلوماسيين وأن تراعي ما يتمتعون به من امتيازات وحصانات.

٣٨ - وشكر المراقب عن الجمهورية العربية السورية ممثل الاتحاد الروسي على ما أدلى به وذكّر بأن المستشار القانوني، وإن أكّد، في الرأي الذي قدمه، مشروعية برنامج وقوف المركبات الدبلوماسية، فقد أوصى أيضا بإجراء استعراض دوري لكفالة مشروعية تنفيذه وأعلن أن وفده لا يتفق تماما مع الرأي الذي أبداه المستشار القانوني، ولكنه يؤكد أن الاستعراض الموصى به ضروري بعد مرور سنة على تنفيذ البرنامج. وقال إن وفده يتطلع إلى استعراض شامل للبرنامج الذي فُرض بالرغم من اعتراضات الدول الأعضاء وبالرغم من

الانتهاكات العديدة التي يتضمنها لمركز الدبلوماسيين بموجب القانون الدولي. وأعرب عن استعداد بعثته للتعاون مع البلد والمدينة المضيفَين لكفالة العمل العادي للبعثات الدائمة.

٣٩ - واحتج المراقب عن سنغافورة على استمرار وجود مركبات غير مصرح لها في أماكن الوقوف المخصصة لبعثته، وأفاد بأن فريقا أمنيا خاصا أجرى تقييما لجميع البعثات السنغافورية في أرجاء العالم وبالنسبة للبعثة الموجودة في نيويورك، خَلُص إلى أن الضرورة الأمنية تستدعي تأمين أماكن الوقوف الواقعة مباشرة أمام مقرها؛ بيد أن المدينة المضيفة رفضت تخصيص مكانين أمام مقر بعثة سنغافورة ضمانا لأمنها. وأثار أيضا مسألة المعاملة التمييزية للمركبات الدبلوماسية وسأل عن وجود نظام للحصص. وقال إن سنغافورة تبذل قصارى جهودها لتسديد الغرامات أو الاحتجاج على إشعارات المخالفة التي تُحرر ضد البعثة أو موظفيها، وخَلُص إلى أن برنامج وقوف المركبات الدبلوماسية يشكّل عبئا مفرطا.

٤٠ - وأثنت المراقبة عن ترينيداد وتوباغو على جهود منسق وقوف السيارات في بعثة الولايات المتحدة، الذي أبدى قدرا كبيرا من التعاون استجابة للشكاوى المقدمة من بعثة بلدها. ولاحظت تحسنا طفيفا في طريقة تعامل القائمين في المدينة المضيفة على الخط الهاتفي المخصص لطلبات سحب السيارات، غير أنها أعربت عن قلقها الشديد إزاء ما يطرحه البرنامج من مشاكل والوقت الطويل والجهد الكبير الذي يتطلبه الامتثال له من قبل بعثة بلدها وموظفيها. ودعت رجال الشرطة في المدينة المكلفين بإنفاذ البرنامج إلى إصدار تذاكر مخالفات في حق الأشخاص الذين ينتهكون الأماكن المخصصة تحديدا للسلك الدبلوماسي وسحب العربات غير المرخص لها بالوقوف على وجه السرعة. وتساءلت عن نصب علامات تشير إلى أعمال بناء طرق بمحاذاة أماكن مخصصة للسلك الدبلوماسي مع أنه ليس هناك على ما يبدو أي أعمال جارية فعلا. وبالإضافة إلى احتلال عربات غير مرخص لها بالوقوف، بما فيها العربات الرسمية للمدينة، للأماكن المخصصة تحديدا للسلك الدبلوماسي، فإن عرقلة الطريق بهذا الشكل تزيد من صعوبة استخدام الأماكن المخصصة للبعثة. وأعربت عن تذمرها من مشكلة وقوف السيارات أثناء عطلة نهاية الأسبوع ودعت إلى زيادة توعية الجمهور بشأن برنامج وقوف المركبات الدبلوماسية.

٤١ - وأعرب ممثل البلد المضيف عن امتنانه للتعليقات التي أدلت بها ممثلة ترينيداد وتوباغو، وعلى الأخص ما يتعلق بمنسق وقوف السيارات في بعثة الولايات المتحدة. ولاحظ أن لجنة العلاقات مع البلد المضيف هي المحفل الملائم لمناقشة تنفيذ البرنامج، وأشار إلى أنه سيتولى بنفسه معالجة المسائل المنهجية أو العامة التي أثارها المتكلمون السابقون. أما المشاكل الفردية فستناقش مباشرة مع كل بعثة على حدة. وشدد على أن البرنامج يسير على ما يرام

وأن عدد تذاكر المخالفات التي أصدرت انخفض انخفاضا كبيرا بالمقارنة مع ما كان عليه الحال سابقا. ولاحظ أن اختناق حركة المرور تدني بصورة ملحوظة وأن هدف المدينة المتمثل في تسهيل حركة المرور لأسباب تتعلق بالصحة والسلامة قد تحقق على ما يبدو. وشدد على تحسن عمل الخط الهاتفي المخصص لطلبات سحب السيارات وأكد مجددا أن على البعثات الدائمة دفع إشعارات مخالفات الوقوف أو تقديم شكاوى بشأنها. غير أنه أقر بأنه ليس على الدبلوماسيين أن يتولوا مهمة حراسة الأماكن المخصصة لهم. وعلى العموم، كان عدد تذاكر المخالفات أقل بكثير من السابق وكان مستوى الامتثال أعلى بكثير. وبناء على ذلك، أعرب عن شكره للدول الأعضاء على امتثالها. ولاحظ أن الاتحاد الروسي، على الأخص، كان من بين الدول التي حصلت على أقل عدد من تذاكر المخالفات. وأفاد أن عدد السيارات التي لم يجدد تسجيلها لم يبلغ سوى حوالي ٣٠ سيارة، أي نحو ١ في المائة من العدد الإجمالي للعربات الدبلوماسية، مما يعني أن معدل الامتثال بلغ ٩٩ في المائة. وفيما يتعلق بالتصورات الخاطئة التي يحملها الجمهور بخصوص الأماكن المخصصة للسلك الدبلوماسي ليلا وفي عطل نهاية الأسبوع، تعهد بإثارة المسألة مع سلطات المدينة. وردا على البيانات المتعلقة بشرعية برنامج وقوف المركبات الدبلوماسية، ذكر بأن المستشار القانوني قرر قرارا باتا بأنه يتوافق مع القانون الدولي. وتبعا لذلك، قال إنه ليس من الضروري إعادة فتح باب المناقشة بشأن البرنامج نفسه. وفيما يتعلق باستعراض تنفيذه، أشار إلى أن المستشار القانوني قد دعا على إجراء ذلك الاستعراض ووافق البلد المضيف على ذلك وطالبت به عدة وفود. غير أنه سيكون من اللازم البت في كيفية وموعد إجرائه. وأوضح أنه رغم عدم اعتراض البلد المضيف على استعراض تنفيذ البرنامج، فإن ذلك لن يستتبع أي تنقيح للبرنامج نفسه.

٤٢ - وأشارت ممثلة كوستاريكا إلى أنها وقفت شخصيا على جهود بعثة الولايات المتحدة لحل المشاكل التي لاقتها بعثة بلدها ولاحظت ما طرأ من تحسن. غير أنها أكدت أن بعض المشاكل ما زالت مطروحة ويتطلب الأمر التصدي لها. وأعربت عن اعتقادها بأنه في الوقت الذي تعمل فيه البعثات الدائمة وبعثة الولايات المتحدة ما عليها لحل هذه المشاكل، يلزم المدينة المضيفة بدورها بذل المزيد من الجهود. ورأت أن الجمهور ليس واعيا بما فيه الكفاية بالفوائد المالية والاجتماعية التي تتحقق بفضل وجود المجتمع الدولي في نيويورك. وأعربت عن تأييدها للمقترح الروسي الداعي إلى استعراض شرعية تنفيذ برنامج وقوف المركبات الدبلوماسية، في إطار اجتماع مشترك بين بعثة الولايات المتحدة والمدينة المضيفة والبعثات الدائمة.

٤٣ - وأشار المراقب عن الجمهورية العربية السورية إلى أن رأي المستشار القانوني يظل، مع احترامه الكامل له، "مجرد رأي". وأكد أيضا أن تنفيذ البرنامج قد يكون معيبا من الناحية القانونية حتى وإن كان البرنامج نفسه سليما قانونيا. وكرر الاحتجاجات السابقة على طريقة معاملة إدارة الشرطة في نيويورك للدبلوماسيين، وقال إن هذه المعاملة "تختلف عما نحن متعودون عليه في أماكن أخرى، بما فيها واشنطن العاصمة". ودعا إلى تحسين مستوى تدريب وتثقيف شرطة المدينة، لا سيما فيما يتعلق بامتيازات وحصانات الدبلوماسيين في نيويورك. كما طلب الحصول على معلومات بشأن إمكانية الحصول على رأي استشاري من محكمة العدل الدولية. ورد ممثل المستشار القانوني لاحقا بما مفاده أن طلب الحصول على رأي استشاري من المحكمة ينبغي أن يصدر عن الجمعية العامة، وفقا للمادة ٩٦ من ميثاق الأمم المتحدة.

٤٤ - وأوضحت المراقبة عن ترينيداد وتوباغو أنها وإن أثنت على جهود منسق وقوف السيارات في بعثة الولايات المتحدة، والتحسن الذي طرأ على طريقة تعامل القائمين على الخط الهاتفي المخصص لطلبات سحب السيارات، لم تلاحظ أي تحسن في تنفيذ البرنامج على العموم، إذ لا يزال مصدرا للمصاعب والمتاعب.

جيم - مسألة أمن البعثات وسلامة موظفيها

٤٥ - وفي الجلسة ٢١٦، أشارت ممثلة كوبا إلى المذكرتين الشفويتين اللتين أرسلتهما بعثتها إلى بعثة الولايات المتحدة في ١١ آذار/مارس و ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٣، بخصوص التقييدات المفروضة حديثا على المنطقة الأمنية الخاصة بالبعثة الدائمة لكوبا. وقالت إن البعثة الدائمة لكوبا مضطرة إلى عرض المسألة على اللجنة نظرا لأنها لم تتلق أي رد رسمي على الرسالتين. وأعلنت أن الحواجز الأمنية المحيطة بالبعثة حُرِّكت في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٣ دون أي إشعار أو إيضاح مسبقين. وقد كانت الحواجز سابقا تقع على بعد ١٢ قدما من جدران البعثة؛ وفي ٩ آذار/مارس نُقلت إلى مسافة لا تزيد على ٣,٥ أقدام. وقالت إن تقليص الحزام الأمني في رأي حكومتها يسمح للمارة بالاقتراب من البعثة ويعرضها لمزيد من الخطر. وأفادت بأن البعثة الكوبية لم تواجه أية مشاكل قبل هذا التقليص فيما يتعلق بتعامل البلد المضيف مع الحالة الأمنية، ولكن عقب التقليص، يشعر وفدها بقلق عميق، خاصة في ضوء المظاهرات المتكررة في جوار البعثة. وأضافت أن الإجراءات السابقة نجحت في ردع التهديدات والهجمات، ولكنها أعربت عن تخوفها من أن يشكل تقليص الحزام الأمني إشارة تشجيع لذوي النوايا السيئة. وأعلنت بهذا الصدد أن مركبة غير مرخص لها وقفت لمدة تزيد على ١٢ ساعة في المنطقة المحظورة داخل المحيط الأمني دون أن تصدر لها السلطات مخالفة.

ودعت البلد المضيف إلى إعادة الوضع فوار إلى ما كان عليه، وحملته المسؤولية عن أي حادث يقع.

٤٦ - وأعلن ممثل البلد المضيف أنه بعد تلقي المذكرة الشفوية الكوبية المؤرخة ٩ آذار/مارس ٢٠٠٣، عقدت بعثة الولايات المتحدة اجتماعا أمنيا في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ التقى فيه ممثلو وكالات إنفاذ القانون في البلد المضيف مع نظرائهم الكوبيين. ولا يزال وفد الولايات المتحدة في انتظار آراء إدارة شرطة نيويورك بعد الاجتماع. وأشار إلى أن المنطقة الأمنية أنشئت منذ عدة سنوات في وقت كثرت فيه الهجمات، وأضاف أن البعثة الكوبية هي الوحيدة التي تتمتع بمثل هذه المنطقة الأمنية. وقال إن القانون في البلد المضيف يسمح بحرية التعبير والمظاهرات، إلا أن المتظاهرين يتم إبقاؤهم على مسافة آمنة. وأشار إلى مظاهرة جرت حديثا، أطلقت فيها البعثة الكوبية موسيقى صاخبة من النافذة، ردا على مكبر الصوت الذي استخدمه المتظاهرون. وأكد أن المدينة المضيفة تجري تقييمات منتظمة للمخاطر، وخلص إلى أن التقييم الموضوعي الذي أجرته دائرة شرطة نيويورك قد يكون أفضى إلى أن الحالة الأمنية لم تعد تتطلب إجراءات أمنية خاصة. وقال إن المدينة المضيفة والبلد المضيف سوف يردان حيثما أشارت الدلائل إلى وجود خطر. وأكد أيضا أنه في بيئة ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر، تعمل عدة وكالات أمنية بنشاط محليا وعلى صعيد الولاية والاتحاد.

٤٧ - وأكدت ممثلة كوبا أن الدولة المضيفة، بالرغم من انعقاد اجتماع ٦ نيسان/أبريل، لم تقدم أي إشعار أو قرار رسمي. ولهذا السبب أعربت كوبا مجددا عن قلقها بشأن التقييدات الجديدة للمنطقة الأمنية لبعثتها في مذكرة شفوية لاحقة مؤرخة ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٣. وأكدت أيضا أن الحالة الأمنية لا تزال هشة، مشيرة إلى وقوع عدة حوادث أمنية خلال السنوات القليلة الماضية. وقالت إن البعثة الكوبية قدمت إلى مجلس الأمن بهذا الخصوص عرضا مفصلا وتسلسلا زمنيا للهجمات الإرهابية المنفذة ضد كوبا انطلاقا من أرض الولايات المتحدة، فضلا عن الهجمات ضد البعثة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة. وأعلنت أن البعثة الكوبية لا تعتبر الهجمات أو التهديدات في عداد الماضي. وقالت إن مرتكبي الهجمات أعلنوا في الصحف والإذاعة ما يُثبت وجود خطر مستمر على البعثة الكوبية. أما بخصوص المظاهرة التي أشار إليها ممثل البلد المضيف، فذكرت أن الموسيقى رُفع صوتها لتغطية الضجيج والكلمات البذيئة الصادرة ضد كوبا والشعب الكوبي عن ”ما يسمى بحرية التعبير“. وقالت إن من أشد دواعي الأسى أن يُعرض الأطفال لمثل هذه البذاءات، ومن الطبيعي أن يفضل الموجودون داخل البعثة الاستماع إلى الموسيقى الكوبية بدلا من سماع هذه الشتائم. وأضافت أن المتظاهرين إذا كان لهم حق التعبير عن آرائهم، فإن

للبعثة الكويتية الحق في عدم الاستماع. وأعادت التأكيد على التهديدات الصادرة عن الجماعات الإرهابية، مثل جماعة ألفا ٦٦، التي تمارس نشاطها دون عقاب على أرض الولايات المتحدة. ودعت البلد المضيف إلى القيام بواجباته فيما يخص أمن البعثات.

٤٨ - وفي الجلسة ٢١٧ أعلن ممثل الصين أنه في ضوء الأحداث الإرهابية التي وقعت في أرجاء العالم، تدعو الحاجة إلى تعزيز وتقوية أمن البعثات الدائمة. ودعا إلى تخصيص مزيد من أفراد الشرطة المتنقلين والقارين. وأعرب عن قلقه بشأن وجود عدد كبير من المركبات غير المرخص لها بجوار بعثة الصين، ونقل مخاوف بعثته من احتمال وقوع حوادث. ودعا إلى حضور منتظم للشرطة وإلى إنشاء منطقة يُحظر فيها وقوف السيارات. وأعرب عن أمله في إفهام البلد المضيف، من خلال اللجنة، ضرورة دراسة البيئة الأمنية ومعالجتها.

دال - أنظمة البلد المضيف المتعلقة بالسفر

٤٩ - في الجلسة ٢١٨، أشار ممثل الجماهيرية العربية الليبية إلى أسس العلاقات بين البعثات الدائمة والبلد المضيف، والتي تستند إلى اتفاق المقر واتفاقية فيينا للعلاقات الديبلوماسية واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها. وأشار إلى أن وضع البعثات الدائمة ومعاملتها ينبغي ألا يختلفان باختلاف العلاقات الثنائية بين الدول المعنية. وبناء عليه، أعرب عن أسفه لأن البلد المضيف قد عمد، رغم ذلك، إلى فرض قيود على سفر الممثلين الليبيين وتنقلهم، بما في ذلك تأخير تأشيرات الدخول ورفضها، فضلا عن القيود والحدود القصوى المفروضة على الحسابات المصرفية وغيرها من الأصول والممتلكات. وقال إن هذه التدابير تعرقل عمل البعثة ودبلوماسييها. وألمح إلى عدم قدرة حكومته على التصرف في ممتلكاتها في نيويورك وواشنطن العاصمة بل حتى على صيانتها والتحقق من حالتها. وأشار، فيما يتعلق بطلبات الحصول على تأشيرات الدخول، إلى أن مدة ثلاثة أسابيع على الأقل للنظر في تلك الطلبات غير معقولة، وهي كثيرا ما تتحول في الممارسة إلى شهرين. ولاحظ أنه غالبا ما تمنح تأشيرات الدخول في آخر لحظة، مما يؤدي عمليا إلى الحرمان من فرصة السفر والحضور في الاجتماعات. كما أعرب عن القلق إزاء القيود المفروضة على سفر أفراد الأسرة غير المعالين. وألمع فيما يتصل بالحدود القصوى المفروضة على حسابات ليبيا المصرفية إلى تكاليف صيانة بناية تتألف من ٢٤ طابقا (دار ليبيا) واحتج على تقويض قدرة البعثة على صيانة ممتلكاتها وكفالة اشتغالها على الوجه المطلوب. وناشد البلد المضيف رفع تلك الحدود القصوى. وأخيرا، اشتكى الممثل من المعاملة السيئة التي تطال الدبلوماسيين في مطارات نيويورك واعتبر أنها ”تتجاوز الحدود المقبولة باسم الأمن“. وذكر أن الوفود تتعرض لمعاملة

مهينة وهو ما يتنافى مع القانون الدولي. وأعرب عن شكره لبعثة الولايات المتحدة على جهودها من أجل معالجة تلك المشاكل وغيرها.

٥٠ - ورد ممثل البلد المضيف على الشواغل التي عبر عنها ممثل الجماهيرية العربية الليبية، مشيرا إلى أنه فيما يتعلق بمسألة الحدود القصوى، كانت البعثة الليبية طلبت في السنة الماضية الزيادة في الحدود القصوى أو رفعها؛ وبعد إنعام النظر، قررت الولايات المتحدة أنه يتعذر عليها في ذلك الوقت الاستجابة لطلب ليبيا، ولكن بإمكانها أن تنظر في الموضوع في تاريخ لاحق. وبناء على ذلك، إن رغبت البعثة الليبية في أن تقدم طلبا جديدا فسيكون البلد المضيف على استعداد للنظر فيه. وأشار على الممثل الليبي بأنه من المفيد أن يقدم معلومات عن نفقات دار ليبيا دعما لطلب الزيادة في الحدود القصوى أو رفعها. وفيما يخص القيود المفروضة على السفر، أكد ممثل البلد المضيف عدم وجود قيود على الأشخاص المسافرين في مهام رسمية للأمم المتحدة؛ ولا تسري تلك القيود إلا على السفر لأغراض شخصية أو لأغراض الاستجمام. وفيما يتعلق بسفر أفراد الأسرة، أكد أن السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة في منح تأشيرات الدخول الرسمية تكتسي طابعا محددا جدا. وأشار إلى أن بعثة الولايات المتحدة تراعي جيدا الاختلافات الثقافية فيما يتعلق بالمعالين الثانويين أو الذين تفوق أعمارهم سن الإعالة، وأنها قامت بما في وسعها لتلبية طلبات جمع شمل الأسر. وبالإشارة إلى دخول المطارات ومغادرتها، أكد ممثل البلد المضيف أن بلده وضع ترتيبات مع السلطات المختصة لكفالة الخصوصية والكياسة في الإجراءات الأمنية التي يخضع لها الدبلوماسيون غير رؤساء الدول والوزراء الحكوميين. وألمع إلى تعميم صادر عن بعثة الولايات المتحدة يبين تلك الترتيبات، وإلى الجدية التي تدرس بها بعثته تقارير المخالفات التي تطالها، بما في ذلك على أعلى مستويات وزارة الخارجية. وشكر ممثل الجماهيرية العربية الليبية ممثل البلد المضيف على التوضيحات والشروح التي أدلى بها، مؤكدا أن بعثته ستتابع مع البلد المضيف المسائل المطروحة بهدف إرضاء اهتمامات بلده.

٥١ - وأفادت ممثلة كوبا بأن البلد المضيف رفض الإذن لرئيس قسم رعاية المصالح الكوبية في واشنطن العاصمة بالسفر إلى نيويورك للمشاركة في المناقشة العامة للدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة. وقالت إن الشخص المعني الذي حرم من السفر من دون تعليل أو تبرير كان عضوا عاديا في الوفد الكوبي. وذهبت إلى أن أشكال الرفض تلك تمثل انتهاكا إضافيا لالتزامات البلد المضيف وقيدا آخر على تمثيل كوبا في الأمم المتحدة. وردا على بيان كوبا، أشار ممثل البلد المضيف إلى أن بعثة الولايات المتحدة لا تمتلك أي معلومات فيما يتعلق بالطلب ما دام قُدم في واشنطن العاصمة، كما لم تتلق بعد أي رسالة من البعثة الكوبية. وتعهد بالنظر في الأمر.

رابعا – التوصيات والاستنتاجات

٥٢ – في الجلسة ٢١٩، المعقودة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أقرت اللجنة التوصيات والاستنتاجات التالية:

(أ) تؤكد اللجنة من جديد اتفاق المقر وأحكام اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١، واتفاقية عام ١٩٤٦ بشأن امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها؛

(ب) وبالنظر إلى أن تأمين الظروف الملائمة للوفود والبعثات المعتمدة لدى الأمم المتحدة هو في مصلحة الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء، تقدر اللجنة الجهود التي يبذلها البلد المضيف لتحقيق ذلك الهدف، وتتوقع أن تجري على النحو الواجب تسوية جميع المسائل التي أثيرت في اجتماعاتها، بما فيها المسائل المشار إليها أدناه، بروح من التعاون ووفقا للقانون الدولي؛

(ج) وتلاحظ اللجنة أن مراعاة الامتيازات والحصانات مسألة ذات أهمية بالغة. وتشدد اللجنة على ضرورة تسوية ما قد ينشأ من مشاكل في هذا الصدد، عن طريق التفاوض، من أجل اضطلاع الوفود والبعثات المعتمدة لدى الأمم المتحدة بعملها على نحو طبيعي؛

(د) وبالنظر إلى أن أمن البعثات المعتمدة لدى الأمم المتحدة وسلامة موظفيها أمران لا بد منهما لكي تباشر هذه البعثات عملها على نحو فعال، تقدر اللجنة الجهود التي يبذلها البلد المضيف لتحقيق ذلك، وتتوقع أن يواصل اتخاذ جميع التدابير اللازمة للحيلولة دون أي عرقلة لعمل البعثات؛

(هـ) وفي أعقاب الذكرى السنوية الأولى لتنفيذ برنامج وقوف المركبات الدبلوماسية (A/AC.154/355، المرفق)، وبعد الاطلاع على المشاكل التي تواجهها البعثات الدائمة في نطاق تنفيذه، ستقوم اللجنة باستعراض مفصل لتنفيذ البرنامج، على نحو ما أوصى به المستشار القانوني في فتواه المؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (A/AC.154/358، المرفق)، بهدف كفالة التنفيذ السليم للبرنامج بطريقة يطبعها العدل وعدم التمييز والفعالية والاتساق مع القانون الدولي.

(و) وتطلب اللجنة إلى البلد المضيف مواصلة إطلاع مسؤولي مدينة نيويورك على التقارير الرسمية بشأن المشاكل التي تواجه البعثات الدائمة أو موظفيها بغية تحسين ظروف أدائها لمهامها وتعزيز التقيد بالمعايير الدولية المتعلقة بالامتيازات والحصانات

الدبلوماسية، وتطلب اللجنة من البلد المضيف أيضا مواصلة التشاور معها بشأن هذه المسائل الهامة؛

(ز) وتشير اللجنة إلى قرار الجمعية العامة ٤٣/١٧٢ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، وتشدد على أهمية توافر تصور إيجابي لدى الجمهور لوجود الأمم المتحدة والأعمال التي تضطلع بها، وتحث على مواصلة الجهود لزيادة وعي الجمهور باستخدام جميع الوسائل المتاحة لشرح أهمية الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة والبعثات المعتمدة لديها في تعزيز السلم والأمن الدوليين؛

(ح) وتشير اللجنة إلى أنه، وفقا للفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ٢٨١٩ (د - ٢٦)، تنظر اللجنة في المسائل الناشئة عن تنفيذ الاتفاق المعقود بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة وتسدي المشورة للبلد المضيف بشأنها؛

(ط) وتتوقع اللجنة أن يواصل البلد المضيف ضمان إصدار تأشيرات دخول ممثلي الدول الأعضاء في الوقت المناسب عملا بالمادة الرابعة، البند ١١ من اتفاق المقر، بما في ذلك لحضور الاجتماعات الرسمية للأمم المتحدة؛

(ي) وفيما يتعلق بأنظمة السفر التي يصدرها البلد المضيف بخصوص أفراد بعض البعثات وموظفي الأمانة العامة المنتمين إلى جنسيات معينة، تواصل اللجنة حث البلد المضيف على إلغاء القيود المتبقية على السفر في أقرب وقت ممكن؛ وتلاحظ أيضا في هذا الصدد مواقف الدول الأعضاء المتضررة وموقف الأمين العام والبلد المضيف؛

(ك) وتؤكد اللجنة أهمية وفاء البعثات الدائمة وأفرادها وموظفي الأمانة العامة بالتزاماتهم المالية؛

(ل) وترحب اللجنة بمشاركة أعضاء الأمم المتحدة في عملها وتشدد على أهمية تلك المشاركة. كذلك ترحب اللجنة بمشاركة ممثلي الأمانة العامة في عملها. واللجنة على اقتناع بأن عملها الهام يتعزز بفعل تعاون جميع الأطراف المعنية؛

(م) وتود اللجنة أن تؤكد من جديد تقديرها لممثل بعثة الولايات المتحدة المسؤول عن شؤون البلد المضيف، وقسم شؤون البلد المضيف في بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، وللهيئات المحلية، وعلى الأخص لجنة مدينة نيويورك للأمم المتحدة والهيئات القنصلية والبروتوكول، التي تشارك بجهودها في المساعدة على الاستجابة لاحتياجات الأوساط الدبلوماسية واهتماماتها ومتطلباتها وتعزيز التفاهم المتبادل بين الأوساط الدبلوماسية وسكان مدينة نيويورك.

المرفق الأول

قائمة المواضيع المعروضة على اللجنة للنظر فيها

١ - مسألة أمن البعثات وسلامة موظفيها.

٢ - النظر في المسائل الناشئة عن تنفيذ الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة، وتقديم توصيات بشأنها، بما في ذلك:

(أ) تأشيرات الدخول التي يصدرها البلد المضيف؛

(ب) الإسراع بإجراءات الهجرة والجمارك؛

(ج) الإعفاء من الضرائب.

٣ - مسؤوليات البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة وموظفي هذه البعثات، ولا سيما مشكلة المطالبات المتعلقة بالمديونية المالية، والإجراءات الواجب اتباعها بهدف تسوية المسائل المتصلة بها.

٤ - سكن الموظفين الدبلوماسيين وموظفي الأمانة العامة.

٥ - مسألة الامتيازات والحصانات:

(أ) دراسة مقارنة للامتيازات والحصانات؛

(ب) اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها والصكوك الأخرى ذات الصلة.

٦ - أنشطة البلد المضيف: الأنشطة الرامية إلى مساعدة أفراد مجتمع الأمم المتحدة.

٧ - النقل: استعمال السيارات، ووقوف السيارات، والمسائل ذات الصلة.

٨ - التأمين، والتعليم، والصحة.

٩ - العلاقات العامة لمجتمع الأمم المتحدة في المدينة المضيفة، ومسألة تشجيع وسائط الإعلام الجماهيري على تعريف الجمهور بوظائف ومركز البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة.

١٠ - النظر في تقرير اللجنة إلى الجمعية العامة واعتماده.

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

A/AC.154/360	رسالة مؤرخة ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٣، موجهة إلى رئيس لجنة العلاقات مع البلد المضيف (''الرئيس'') من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة
A/AC.154/361	رسالة مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة إلى الرئيس من النائب الأول للممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

241003 241003 03-57327 (A)